مُقَدِّمَة

أصبح الدينار الذهبي يجتذب بعض الاهتمام من قطاعات مختلفة، بما في ذلك القطاع المصرفي، والقطاع الخاص، والحكومات والدراسات الأكاديمية. ويبدو أنَّ الموقف في النظام النقدي العالمي قد أقنع الكثيرين بالمشكلات المتأصلة في النظام النقدي القانوني fiat monetary system القائم علىٰ الفائدة، وبخاصة طبيعته غير العادلة وغير المستقرة. وعند البحث عن حلول، بدأ الكثيرون يرون الذهب بديلًا واعدًا وصالحًا للاستخدام، وهو ما يعد أيضًا حلقة وصلٍ مفقودة ومهمة علىٰ الصعيد المالي والمصرفي الإسلامي. ويوشك النظام المالي العالمي الحالي علىٰ الانهيار؛ بسبب الطبيعة غير المستقرة للنظام النقدي الورقي المعتمد. ولقد أصبحت النقود القانونية fiat money أداة رائعة للمجازفة والاستغلال والتلاعب بالأسعار والهيمنة الاقتصادية والاستعمار. ويعد حال العالم الإسلامي خير مثالٍ علىٰ هذا، وبناء علىٰ الاقتراح الماليزي؛ يُستخدم الدينار الذهبي في البداية لتسوية الميزان التجاري الثنائي والمتعدد الأطراف بين مجموعة من الدول المشاركة. وكان الدينار الذهبي عملة العالم

الإسلامي حتىٰ سقوط الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤. وباعتبار أنَّ الدينار كان العملة الوحيدة للعالم الإسلامي في ذلك الوقت؛ فقد وحَّد الدول الإسلامية باعتبارها كتلة تجارية، وقد ازدهرت التجارة من المغرب في الغرب إلىٰ ملقا في الشرق. وقد ظهر في ذلك الوقت حُكم إسلاميٌّ قوي، في ظل هيمنة المسلمين علىٰ المعرفة والاقتصاد العالمي والسياسة.

كان حادث سقوط الخلافة العثمانية أمرًا مؤسفًا في التاريخ الإسلامي؛ نتيجة لذلك، وجد العالم الإسلامي نفسه مفككًا ومستعمرًا، وحلَّت العملات القومية التي هي في الأساس نقود ورقية محلَّ نظامه النقدي القائم علىٰ الذهب والفضة في ذلك الوقت. ولأول مرة دخل الربا بتفاخر إلىٰ العالم الإسلامي، وبهذه الطريقة نجح في تهميش تعاليم الديانات الإبراهيمية الثلاث كلها -اليهودية والمسيحية والإسلام- التي تُحرِّم بشدة التعامل بالربا. ومع اعتماد العملة الورقية والفائدة، انقسم المسلمون انقسامًا كبيرًا وأصبحوا لا يقوون علىٰ ردِّ العدوان، وتحولت الحضارة المزدهرة الوافرة في الثروة والمعرفة والقوة إلىٰ أمَّةٍ مبتلاة بالفقر ونسبة أميَّة عالية وضعفٍ وتخلف، وتعرضت إلىٰ اضطهاد كبير. وحتىٰ حضارة كبيرة مثل مصر، والتي مازال نيلها خصبًا كما كان تحولت الآن إلىٰ حالة دائمة لـ«الدولة النامية» داخل هذا النظام. كثير من الدول النامية، بما في ذلك معظم الدول الإسلامية، في حالة يُرثىٰ لها الآن، وليس لديها سوىٰ قليل من الاحتياطات العالمية وبخاصة

الدولار الأمريكي من أجل التجارة الدولية.

توضح أزمة شرق آسيا عام ١٩٩٧ كيف أصبحت العملات القومية أدوات للمجازفة والتلاعب والسيطرة الاقتصادية والثقافية والسياسية، وتعرضت العملة الماليزية رينغت ringgit إلىٰ ضربة شديدة حتىٰ كادت أن تكون ماليزيا علىٰ شفا انهيار تامٍ حتىٰ تغلبت الحكومة بسرعة وجرأة علىٰ المشكلة لتتجنب offshore المجازفة علىٰ العملة التي تمثلت في مجرد عمليات تحويل للعملة الماليزية رينغت بين حسابات في البنوك الماليزية عن طريق القيود الدفترية الحسابية[١]. والأدهىٰ من ذلك، أنَّ عمليات المجازفة تتم بناءً علىٰ أنَّ المال اليوم ليس إلا أرقامًا في حسابات الدفاتر أو سجلات ذاكرة الحاسوب؛ لذا يمكن تحويل ملايين وبلايين بضربة واحدة علىٰ لوحة مفاتيح الحاسوب.

علىٰ الرغم من ذلك، ضمن نظام النقود القانونية هذا، تمكنت الدول النامية من التقدم بدرجات مختلفة من النجاح، وكانت بعض الدول محظوظة -بما في ذلك ماليزيا- في أنها استطاعت أن تتقدَّم بشكل جيد إلىٰ حدٍ ما. ولكن اليوم، وصل نظام الورق النقدي المعتمد إلىٰ مستوىٰ لم يعد مفيدًا، ولاسيما للدول النامية[٢]. وفي

---

(١) يعد مصطلح "offshore" مضللًا إلىٰ حدٍ ما؛ لأنَّه يوحي بأنَّ المعاملات تتم خارج حدود الدولة. ولكن عكس ذلك، تتم معاملات المجازفة داخل الدولة حيث يُحول الرينغت بين الحسابات الموجودة داخل البنوك المحلية.

(٢) وصل الوضع في الدول المتقدمة أيضًا إلىٰ حالة غير مستقرة تمامًا؛ حيث يبدو أنَّ =

ظل تكنولوجيا المعلومات والعولمة والتحرر الاقتصادي الحالي، تميل الدول النامية إلىٰ التخلي عن ثروتها وسيادتها إلىٰ القوىٰ المالية الأجنبية «من دون مقابل» تقريبًا. وحتىٰ الآن، تُنهب ثروة الدول الأضعف بسهولة وبهذه الطريقة تؤدي إلىٰ فقر اقتصادي في هذه الدول. وبالرغم من ذلك، لم تكن المخاطر بمثل هذه الجسامة من قبل؛ ففي ماليزيا علىٰ سبيل المثال حتىٰ في ممارسات اندماج مصارفها مازالت مؤسساتها المالية لا تضارع المؤسسات الأجنبية العملاقة من حيث حجمها. لذا، من المتوقع أنَّ دخول التحرر الاقتصادي المالي حيز التنفيذ بحلول عام ٢٠٠٧، ومن ثمَّ دخول المصارف الأجنبية إلىٰ ماليزيا، يمثل تهديدًا. يحاول هذا الكتاب من ناحية أن يناقش مع القارئ لماذا يكون الوضع هكذا. إضافة إلىٰ ذلك يُتهم النظام الحالي للنقود القانونية في بإحداث مشكلات اجتماعية واقتصادية. إضافة إلىٰ ذلك، تواجه البنوك الإسلامية، في العمل داخل النظام النقدي الحالي، مشكلات في محاولة إدراك هويتها، المتميزة والمستقلة، عن البنوك القائمة علىٰ الفائدة التقليدية. وترتبط البنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي بالبنوك التقليدية الحالية من خلال النظام النقدي القانوني. وأي فروق في الأسعار بين هذين النوعين من البنوك يمكن موازنته بسهولة وبهذه الطريقة يجعلهما يندمجان ويصبحان متساويين في

= الهيكل المالي العالمي علىٰ وشك الانهيار، وتكثر عمليات الإفلاس المالي والأزمات المالية للشركات والبنوك الكبرىٰ.

الجوهر. إضافة إلىٰ ذلك، تُجبر آلية المراجحة والتقارب البنوك الإسلامية علىٰ إدماج عامل معدل الفائدة حين تُسعر منتجاتها المالية. في حين أنَّ البنك الإسلامي تأسس بهدف تقديم عمليات بنكية بديلة بلا فائدة، في جوهر الأمر لم يتحقق هذا حتىٰ الآن. نناقش بالتفصيل المراجحة ومن ثمَّ التقارب بين البنوك الإسلامية والتقليدية في الفصل الرابع. ولكي نحل المشكلة أو نقلل منها أو نحمي أنفسنا من الآثار السلبية العديدة للنقود القانونية؛ هناك اقتراحات تشير إلىٰ أهمية تكامل النظام البنكي الإسلامي الحالي مع نظام التمويل في الدينار الذهبي. ولا يعد الدينار الذهبي سوىٰ نظام للدفع بالذهب، ويعد الدينار الذهبي حلقة مفقودة في ساحة البنوك الإسلامية والتمويل، وهو ما يعد قادرًا علىٰ تقديم حلول فريدة للمشكلات العديدة التي نواجهها ضمن النظام النقدي القانوني. ويمكن للدينار الذهبي أن يبرز الفارق الحقيقي بين البنوك التقليدية والإسلامية، بوضع عقبة صلبة بين النظامين تمنع المراجحة والتقارب ومن ثمَّ تقسم النظامين البنكيين إلىٰ قسمين تقسيمًا فعالًا.

بناء علىٰ ذلك؛ تعد العودة إلىٰ الدينار الذهبي أمرًا مرغوبًا فيه جدًّا وملحًّا في العصر الحالي للعولمة؛ للتغلب علىٰ المشكلات الكثيرة التي نواجهها في النظام النقدي القانوني القائم علىٰ الفائدة. وقد تتبنىٰ الدول النظام ومن ثمَّ تحصد فوائده العديدة؛ ففي الواقع قام الذهب بدور النقود في معظم الحضارات لآلاف السنين. في حين يقتنع الكثير بأهمية الدينار، هناك أسئلة بحاجة إلىٰ إجابات

وبخاصة تلك التي تتعلق باستخدام الدينار الذهبي ضمن النظام النقدي القانوني الحالي. فالاستخدام المتسرع للدينار الذهبي عملٌ غير حكيم بالمرة؛ إذ إنَّه قد يجلب مشكلات أخرىٰ عديدة. هذا الكتاب في الأساس نقد للنظام النقدي القانوني وتأييد لاستخدام الدينار الذهبي، وفي الوقت نفسه يقدِّم بعض النماذج والاقتراحات للتطبيق.

هذا الكتاب مؤلَّف من وجهة نظر إسلامية بدواعي ميل المؤلِّف للمبادئ الإسلامية القوية التي تدعو إلىٰ البعد عن الفائدة أو «الربا»، وتؤيد العدل بين أفراد كل الدول والأعراق والمذاهب. وننقد النظام النقدي القانوني هنا علىٰ الأخص من وجهة نظر العدالة والاستقرار. ومع ذلك، فالحجج المعروضة تنطبق كذلك علىٰ كل الدول، مسلمة وغير مسلمة، التي كثير منها يعاني من التعسر أو الاستعباد من جانب النظام النقدي القانوني.

طُرح مفهوم الدينار الذهبي من قِبل رئيس الوزراء الماليزي، الدكتور مهاتير محمد، داعيًا الدول إلىٰ تسوية الميزان التجاري الدولي باستخدام الذهب، ولم تجد دعوة رئيس الوزراء الماليزي قبولًا حتىٰ الآن؛ إلا أنَّ الاقتراح يستدعي اهتمامًا جادًا خصوصًا من جانب الدول النامية التي علىٰ الأرجح ستستفيد كثيرًا من نظام الدفع بالذهب في مواجهة تحديات العولمة والتحرر الاقتصادي الجديد.